



مضامين الفقرة الأولى: سد النهضة

ذكر الإعلامي محمد شردي أن بيان وزارة الخارجية الإثيوبية الصادر تعقيباً على قرار القمة العربية الأخيرة بدعم مصر والسودان في قضية سد النهضة، أكد أن البيان الإثيوبي مضل وملئ بالمعاكلات ولل الحقائق، بل ومحاولة يائسة للوقاية بين الدول العربية والإفريقية من خلال تصوير الدعم العربي لموقف مصر العادل والمسؤول باعتباره خلافاً عربياً إفريقياً. وأشار إلى أن بيان الخارجية المصرية أكد وجود ادعاءات غير حقيقة بأن الدول الثلاث، مصر وأثيوبياً والسودان، اتفقت بالفعل خلال المفاوضات على حجم المياه التي سيتم تخزينها وفترة ملء خزان السد، وأن لجوء مصر والسودان لطلب الدعم العربي يُعد انتهاكاً لاتفاق المبادئ، بل والادعاء بأن الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لا تدعم القرار العربي الصادر عن القمة الأخيرة بالإجماع. وأشار إلى أن تاريخ مصر الداعم لحركات النضال الوطني والتحرر من الاستعمار في إفريقيا، وما تبذله من جهود وترصده من موارد لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء السلام في القارة، لا يتماشى مطلقاً مع ادعاءات واهية بأن مصر تحشد الدول العربية ضد المصالح الإفريقية. وأضاف أن كون إثيوبياً دولة المقر للاتحاد الأفريقي لا يؤهلها للتحدث باسمه أو دوله الأعضاء بهذا الشكل، للتغطية على مخالفاتها لقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

مضامين الفقرة الثانية: الوحدات السكنية

قال المهندس عمرو خطاب، المتحدث باسم وزارة الإسكان، إنه طبقاً لقرار مجلس إدارة هيئة المجتمعات المدنية الذي صدر أمس، برئاسة وزير الإسكان، سيتم إعفاء 80% من قيمة الغرامات المستحقة على الوحدات المتأخرة على الإدارية أو المهنية والمحال، وقطع الأرضي بأنواعها ومساحاتها، والفيلات والوحدات الشاطئية بالمدن الجديدة. وأضاف: «التيسيير ورفع عبء الغرامة أهم من المستحقات، لأنه عندما يحجم الحاجز عن دفع الأقساط، يدفع المتأخرات بغرامات ضخمة، فضلاً عن الإنذار بسحب الوحدة، ويعرض لأزمة مالية، وبسبب ذلك تدخل الدولة للتيسيير على الحاجزين». وأوضح: «من يحصل على قطعة أرض أو وحدة سكنية، يدفع أقساط وفقاً لكراسة الشروط التي اشتري بها، وسيتم إعفاؤه من دفع 80% من الغرامات بشرط أن يسدد كل المتأخرات والأقساط القديمة، حتى لا يتغير مرة أخرى». وتتابع: «الشروط الهامة أن يلتزم بالتوقيتات الخاصة بالتنفيذ، إذا كان ينفذ في قطعة أرض أو يبني مصنع أو فيلاً أو عمارة، والشرط الأهم أن يكون بحوزته الوحدة».

مضامين الفقرة الثالثة: أسعار الدواجن والبيض

قال الدكتور ثروت الزيني، نائب رئيس اتحاد منتجي الدواجن، إن أعلاف خامات الذرة والصويا تمثل 75% أو 80% من الدواجن والبيض، لافتاً إلى أنه

الحياة اليوم - محمد شردي - حلقة الأربعاء 24-05-2023

خلال الفترة الماضية كان هناك تأثير بعض الشيء في الإفراجات عن الدرة والصويا²⁵، وأضاف أن اليوم مع الإفراجات وتوفير الخامات، تراجعت أسعار الدرة من 20 ألف جنيه للطن إلى 13 و15 ألف جنيه للطن، حسب المنشآ، كما تراجعت أسعار الصويا من 42 ألفاً إلى 36 ألفاً للطن، كما تراجعت أسعار الأعلاف بكلفة أنواعها، سواء البياضة أو التسمين حوالي 4 آلاف جنيه للطن، وهو شيء إيجابي ومؤشر لزيادة الإنتاج، حيث سيؤدي الإنتاج إلى توازن وتراجع الأسعار.

وأوضح أن أسعار الدواجن اليوم سجلت من 67 جنيهًا إلى 62 جنيهًا للكيلو سعر المزرعة، كما تراجع البيض من 92 جنيهًا للطبق إلى 78 جنيهًا، رغم أن المربى اليوم يبيع بأسعار أقل من التكلفة نتيجة انخفاض القوى الشرائية. وعن تراجع أسعار الحبوب عالمياً، أكد أن ما يحكم أسعار الحبوب في العالم بورصة في شيكاغو للحبوب، لافتاً إلى أن هذه البورصة مسؤولة عن التسعير، والمتوقع تراجع في أسعار الحبوب خلال الموسم القادم، معقباً: «هل سنشهد هذا الانخفاض في مصر، فإن هذا مستيق بدمى الإفراجات ومدى توفير النقد الأجنبي».

مضامين الفقرة الرابعة: الصناعة في مصر

قال المهندس باسل شعيرة، رئيس شعبة التطوير الصناعي باتحاد الصناعات، إن الصناعة تعتبر من أهم الملفات الاقتصادية الموجودة حالياً وعلى مر الزمن. وأضاف أن الصناعة تعتبر الد Razan في للاستثمار، حيث يعتبر الد Razan الذي به استدامة بشكل كبير، لافتاً إلى أنه من الممكن أن تعلو وتختفي أهمية قطاعات أخرى، بحسب مجريات العالم والعوامل الخارجية، لكن تبقى الصناعة، هي الد Razan الاستثمارية المستدام، الذي تستطيع أن تبني عليه اقتصاد دول. وأعرب عن سعادته بأن التحديات التي تم التحدث فيها خلال الحوار الوطني لم يكن بها خلاف، لافتاً إلى أنه لا يوجد جدال حول ماهية التحديات، فهي معروفة وواضحة جدًا سواء من الجانب الحكومي أو من القطاع الخاص. وأوضح أنه من أبرز التحديات قصة تعدد جهات الولاية في قطاع الصناعة، والتشابك القوي ما بين جهات كثيرة في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى تحديات أخرى في ملف التصدير، وحوافز المصدرین وملف الأراضي الصناعية، ملف العملة وتوفير العملة، ملف جذب الاستثمارات أو المستثمرين الصناعيين الجدد، مؤكداً أنه يوجد توافق تام على التحديات التي تواجه قطاع الصناعة.

وقال محمد سالم، عضو تنسيقية شباب الأحزاب، وعضو لجنة الصناعة بالحوار الوطني، إنه على الرغم من تعدد الأيديولوجيات المشاركة في الحوار الوطني والخلفيات الحزبية والسياسية المختلفة، إلا أن هناك شيء إجماع على توصيف المشكلة الخاصة بالصناعة في مصر. وأضاف: «نحن بلد تخطى عدد سكانه الـ 100 مليون نسمة، لن تحدث تنمية في بلد بهذه الكثافة السكانية، إلا إذا كان هناك تعميق حقيقي للصناعة، ونحن كل نعلم أنه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية في البلد، فسيكون ذلك مناسباً لزيادة التصدير للخارج». وقال إن مشكلة الصناعة في أي بلد في العالم، أن تجلس الدولة مع القطاع الخاص، وتسأل نفسها، ماذا أريد بالتحديد؟ وأن يتم عمل استراتيجية للصناعة، تستهدف فيها قطاعات محددة بصناعات محددة، وبالتالي المستثمر المحلي أو الأجنبي، يعلم جيداً الفرص المتاحة. وتتابع: «يجب على الدولة أيضاً أن تتخذ قراراً حاسماً، في أن تتحاز للقمة الاقتصادية ولبيت السوقية فيما يتعلق بالأراضي التي سيتم بيعها للمستثمر، يمكن أن نسمح بمنح المستثمر الأرض مجاناً بشرط جدية المستثمر، وألا تتحول لتجارة ومضاربة، المهم أن يعمل الشاطئ».

قالت الدكتورة مريم محمود، عضو المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ»، إن المبادرة انطلقت في 29 أكتوبر 2021 بتكليف من الرئيس عبد الفتاح السيسي، مشيرة إلى أنه تم دراسة التحديات الموجودة التي تواجه الصناعة، وكان هناك اهتمام باتخاذ خطوات على الأرض. وأضافت أن المستثمر المحلي المقصود به هو المستثمر الموجود داخل مصر، سواء قطاع عام أم خاص أم أجنبي. وذكرت أن قوانين الاستثمار في مصر، تساوي بين أنواع المستثمرين المحليين، طالما موجود في مصر. وقالت: «بدأتنا كمبادرة في اتخاذ تحركات سريعة في الأجل القصير، وتحركات أخرى في الأجل المتوسط والطويل، ولدينا 3 محاور للعمل، على رأسها المشروعات الكبرى». وتابعت أن الهدف من المبادرة هو تعميق المكون المحلي في جميع الصناعات وتوطين الصناعات الحديثة وتوفير فرص عمل وتطوير الصناعة، وكل ذلك كان يحتاج إلى استقرار في السياسات واستقرار في سعر الصرف. وأضافت: «ندخل في شراكات بنسب مع المستثمرين في القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وهناك مستثمرين أجانب يدخلون السوق المصري لأول مرة، وأخرين اعتادوا العمل في السوق المصري، كما أن هناك مستثمرين من القطاع الخاص في مصر، ودورنا هو توسيع عمل المصانع وزيادة الإنتاج».

مضامين الفقرة الخامسة: الاستثمار في مصر

قالت ريم القاضي، عضو تنسيقية شباب الأحزاب، وعضو لجنة الاستثمار بالحوار الوطني، إنه من أجل النظر إلى ملف الاستثمار في مصر، كان لابد من النظر بشكل أعم وأشمل لما يحدث الآن في الدولة. وأضافت: «بالنظر لمناخ الاستثمار العالمي، فإننا لدينا الآن فرصة ذهبية، في ظل أن العالم كله يمر بأزمة اقتصادية، وهناك تخارج لشركات عديدة من دول كثيرة، ومن المرات القليلة أن يكون الشرق الأوسط هو المكان الأكثر أماناً واستقراراً، لذلك هناك فرصة لنرrogate لمصر كواجهة استثمارية جاذبة». وقالت: «أمامنا العديد من التحديات في التسويق الخاص بالاستثمار في مصر، أبرزها تضارب جهات الولاية على الأراضي، فيكون هناك صعوبة لحصول المستثمر على قطعة الأرض المرفقة وجاهزة للعمل، طالما أن جهات الولاية كل منها يتعامل مع المستثمر

الحياة اليوم - محمد شردي - حلقة الأربعاء 24-05-2023

على حدا سيفل لدينا مشكلة. وتابعت: "القرارات التي خرجت من مجلس الأعلى للاستثمار، كلها حقيقة ويمكن تطبيقها على أرض الواقع".